مجلة رفوف – مخبر المخطوطات – جامعة أدرار – الجزائر ـــــــــــــــــ المجلد: 14 / العـدد:02 (نوفمبر 2026) ص 790– 804
ISSN: 2335-1381 EISSN: 2602-5949 Legal Deposit: 2013-6352

منهجية اختيار موضوع البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية

The methodology for choosing the topic of research in human and social sciences

أ.د: فاتح قيش[1]، د. علي أعراب [2]
Prof : KICHE Fatah , Dr : Ali ARAB
1 جامعة أحمد درايعية أدرار (الجزائر)، kic.fatah35@univ-adrar.dz
2 جامعة أحمد درايعية أدرار (الجزائر)، ali.arab@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/11	تاريخ القبول: 2026/10/01	تاريخ النشر: 2026/11/25

الملخص:

انطلاقا من الغايات التي يهدف إلى تحقيقها كل بحث علمي، فإن اختيار موضوعاته من الضروري أن تتوفر على عدد من الشروط العلمية والمنهجية والإجرائية، مع مراعاة الشروط الشخصية التي يجب أن تتوفر في الباحث المكلف بإعدادها، انطلاقا من أصالة حقه في اختيار موضوعاته بنفسه ومسؤوليته الظاهرة عن إتمام إنجازها في أجالها القانونية بطريقة منهجية وعلمية صحيحة بالتنسيق مع المشرف الذي يساعده بالتوجيه والتقييم في حدود معينة.

كلمات مفتاحية: المنهجية ، الإجرائية . اختيار الموضوع، العلوم الانسانية، العلوم الاجتماعية .

Abstract

Based on the goals that each scientific research aims to achieve, the selection of its topics is necessary to It has a number of scientific, methodological and procedural conditions, taking into account the personal conditions that must The researcher who is in charge of preparing them, based on the originality of his right to choose his own topics and his responsibility, phenomenon for the completion of its completion within its legal deadlines in a correct systematic and scientific manner in coordination with the supervisor Which helps him with guidance and evaluation within certain limits.

Keywords: (methodology .procedure .choose the topic .humanities .social sciences.

المؤلف المرسل: د . أعراب علي، **الإيميل**: ali.arab@univ-adrar.edu.dz

مقدمة:

تمر عملية إعداد البحوث العلمية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وغيرهما بعدد من المراحل التي تسبقها عادة خطوة قيام الباحث باختيار موضوعه المناسب للدراسة الراغب في إعدادها سواء تعلق الأمر بمذكرات تخرجه أو غيرها.

ونظرا لأهمية هذه الخطوة ودورها الفعال في نجاح العمل البحثي من عدمه، كان من الضروري أن تُسند أحقية القيام بها للباحث نفسه، بحكم علمه بقدراته العلمية والنفسية والمادية التي تجعله قادرا على الخوض في موضوعه المختار وإتمام دراسته في الآجال المناسبة دون أية أخطاء منهجية، وفي حالة فشله في القيام باختياره يكون بوسعه الاستعانة بأستاذه المشرف أو غيره قصد إعانته على تجاوز عجزه.

وفي كل الحالات يجب أن يكون انتقاء مواضيع البحث العلمي وفقا للشروط المنهجية الشكلية الموضوعية والشخصية والإجرائية المطلوبة، وأن أي إخلال بالضوابط التي تحكم عملية اختيارها، من شأنه أن يُوقع الباحث في كثير من المصاعب لا سيما في حالة ارتكابه للتجاوزات ذات الطابع الأخلاقي المؤدية إلى الوقوع في شكل من أشكال السرقة العلمية.

فإلى إلى أي مدى يمكن للإخلال بمنهجية اختيار مواضيع البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية أن يمس بقيمتها العلمية والمنهج المتبع في إعدادها؟.

وحتى نقوم بدراسة وتحليل مضمون هذه الدراسة قمنا بتقسيمها على النحو الآتي:

المطلب الأول: التعريف بمصطلحات الدراسة.

المطلب الثاني: طرق اختيار موضوع البحث العلمي.

المطلب الثالث: شروط اختيار موضوع البحث العلمي.

المطلب الأول: التعريف بمصطلحات البحث.

الفرع الأول: تعريف المنهجية لغة واصطلاحا.

1. تعريف المنهجية لغة:

تشتق كلمة المنهجية في اللغة من فعل نهج ينهج منهجا ومنهاجا، يقال نهج الطريق بمعنى أوضحه وأبانه لذلك تطلق كلمات النهج والمنهج أو المنهاج للدلالة على الطريق المستقيم البين والواضح والسهل، يقال نهج الأمر وأنهج إذا وَضَح واستبان، وفلان يستنهج سبيل فلان إذا سلك مسلكه واتبع منهجه.(منظور، 2004، صفحة 3084)

وعليه فإن المعنى اللغوي لمصطلح المنهجية باعتباره من مشتقات فعل نهج، لا يخرج عن معنى المنهج والسبيل أو الطريقة الواضحة المتبعة بهدف بلوغ غاية محددة.

2. تعريف المنهجية في الاصطلاح:

لقد عُرّف مصطلح المنهجية من الناحية الاصطلاحية بعدد من التعريفات من بينها:

القول بأنها: «الطريقة التي يتبعها العقل في معالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما، من أجل التوصل إلى نتائج معينة...وتعليم الإنسان كيفية استخدام ملكاته الفكرية وقدراته العقلية أحسن استخدام للوصول إلى نتيجة معينة بأقل جهد، وأقصر طريقة ممكنة».(مراح، دت، صفحة 11)

وتعريفها بأنها:« الترتيب الصائب للعمليات العقلية التي نقوم بها بصدد الكشف عن الحقيقة والبرهنة عليها».(العسكري، 2004، صفحة 01)

وبالتالي يمكن معناها اللغوي لا يبتعد عن نظيره الاصطلاحي الذي يمكن اختصاره في مجموعة الأساليب والخطوات والطرق المتبعة من طرف الباحث بهدف إعداد بحوثه بطريقة علمية سلسة يتوصل من خلالها إلى غايات ونتائج وحقائق معينة بأقصر جهد عقلي ومادي ممكن.

الفرع الثاني: تعريف موضوع البحث لغة واصطلاحا.

01. تعريف الموضوع لغة:

تشتق كلمة الموضوع في اللغة من فعل وضع يضع وضعا وموضوعا، بمعنى حطه وخفضه ووضعه في الأرض وضعا وضد رفعه(منظور، 2004، صفحة 4858)، وهي مفرد موضوعات ومواضيع تستعمل للدلالة على: «المادة التي يبني عليها المتكلم أو المكاتب كلامه»(مجمع اللغة العربية، 2004، صفحة 1014).

كما تطلق كلمة الموضوع بمعنى المسألة وللدلالة على الكلام الذي ينسب كذبا وبهتانا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم(أشرف طه أبو الذهب، صفحة 596).

02. تعريف البحث لغة:

تأتي كلمة البحث في اللغة العربية بمعاني عديدة من بينها:

طلبك الشيء في التراب والتنقيب والتفتيش عنه والتحري فيه والتحقيق في الأشياء وتفحصها، والاستخبار والسؤال عنها واستقصائها(منظور، 2004، صفحة 214).

لذلك تستعمل كلمة البحث للدلالة على الجهد المبذول بغرض التعرف على الحقائق المتعلقة بموضوع ما، وجمع ودراسة المسائل المتصلة به(مجمع اللغة العربية، 2004، صفحة 40).

03. تعريف موضوع البحث في الاصطلاح:

يطلق مصطلح موضوع البحث العلمي على:« ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبدن الإنسان في علم الطب يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض وكالكلمات لعلم النحو فإنه فيه عن أحوالها من حيث الإعراب والبناء»(علي بن محمد ، صفحة 199).

وعليه يمكن القول بأن موضوع البحث العلمي يعني الجزئية العلمية التي يقع عليها اختيار الباحث بغرض البحث في مضمونها وحقائقها وإشكالياتها المثارة، كاختيار البحث في الآثار النفسية لظاهرة الإدمان على المخدرات، أو في المركز القانوني للعمالة الأجنبية في القانون الجزائري.

المطلب الثاني: طرق اختيار موضوع البحث العلمي:

تُختار موضوعات البحث العلمي في العلوم الإنسانية وغيرها بثلاثة طرق وهي:

الفرع الأول: اختيار موضوع البحث من طرف الباحث:

تعتبر هذه الطريقة الأقرب والأضمن لأصالة حق الباحث في اختيار موضوع بحثه وفقا لميوله البحثية وقدراته العلمية والنفسية والمادية التي تجعله قادرا على القيام بإنجازه في آجاله المحددة بنفسه(سليمان، 1986، صفحة 27) دون أي عجز أو ملل، لأن من أبرز الحوافز والعوامل المساعدة على تجاوز الصعوبات المعيقة لإتمام كل عمل بحثي، تلك العلاقة الحميمة والدافئة التي تنشأ بين الباحث والموضوع الذي مال إليه(الربيعة، 2012، صفحة 60)، واقتنع بخوض غمار خطوات انجازه.

غير أن الانحراف الأخلاقي الذي أصاب بعض الطلبة جعلهم يجنحون إلى الاستغلال المتعسف لهذا الحق باختيارهم للموضوعات التي سبق وأن دُرست في جامعات أو مراكز بحث معينة(المادة: 03 من القرار رقم 933 الصادر في 20 جويلية 2016م، 2016م)، بعد حصولهم على نسخ منها تمهيدا لتقديمها للتحكيم أو المناقشة على أساس أنها من إنجازهم بطريقة كلية أو جزئية كل ذلك بعد نجاحهم في تمريرها وتفويتها على المشرف واللجان العلمية التي تقوم بدراسة الموضوعات المقترحة للبحث، خاصة وأن هذه اللجان عادة ما تمر عليها مثل هذه الحالات بسبب عدم امتلاكها للوسائل التي تمكنها من الإطلاع على جميع الأعمال التي نوقشت على مستوى مختلف الجامعات الوطنية والدولية.

والمشكلة أن مثل هذه التصرفات قد أصبحت محلا للاستحسان والمحاكاة من طرف غيرهم من الطلبة خاصة بعد تداول قصص نجاة القائمين بها من فطنة ويقظة المشرفين عليهم، وقبضة اللجان المحكمة والمناقشة لأعمالهم المنجزة بهذه الطرق المنافية لأخلاقيات البحث العلمي وقواعده المنهجية.

كما يجب التنبيه في هذا المقام إلى أن التجاوزات الحاصلة عند اختيار مواضيع البحث العلمي لا ينبغي أن تُحصر في جمهور الطلبة المتلبسين بها، بل يجب أن تشمل نظرائهم من الأساتذة والباحثين الذين يقومون باستغلال الأعمال العلمية التي يقوم بها طلبتهم في إطار الأعمال التطبيقية أو التحضيرية لتحقيق مصالحهم الشخصية الضيقة، بنشرها على أساس أنها من إنجازهم في دوريات علمية أو المشاركة بها في ملتقيات معينة.

كما يضاف إليهم كل مُقبل على اقتطاع أجزاء من مذكراته وأعماله المنشورة أو المنجزة سابقا، بغرض المشاركة بها في مواعيد علمية أخرى على أساس أنها موضوعات جديدة، مع العلم بأن المشرع الجزائري قد اعتبر مثل هذه الأفعال وغيرها من جملة التصرفات المنافية لأخلاقيات الباحث باعتبارها من صور السرقة العلمية المعاقب عليها قانونا(المادة: 03 من القرار رقم 933 الصادر في 20 جويلية 2016م، 2016م).

وعليه فإن من الواجبات الأخلاقية والمنهجية المصاحبة لعملية اختيار موضوعات البحث العلمي في العلوم الإنسانية وغيرها ابتعاد الباحث عن هذه التصرفات المؤدية إلى الإخلال الكلي بمصداقية عمله البحثي الذي من المفترض أن يكون عملا شخصيا وذاتيا بعيدا وسالما من كل أنواع الاعتداء والسرقة العلمية والاحتيال الجزئي والكلي على الأعمال العلمية للباحثين الآخرين.

الفرع الثاني: اختيار الموضوع من طرف الأستاذ المشرف:

لما كانت عملية النجاح في اختيار موضوع البحث من العقبات التي كثيرا ما يصطدم بها الطلبة أو الباحثون المقبلون على إلزامية الشروع في إعداد مذكرات التخرج في الوقت المحدد من طرف إدارة الجامعة، أو في المواعيد المحددة للندوات والمؤتمرات العلمية، فإن استنجاد الطلبة بأساتذتهم أو أعضاء هيئة التدريس وأصحاب، قد يصبح من الحلول التي تمكنهم من العثور على الموضوعات البحثية التي تناسب تخصصاتهم وقدراتهم العلمية، بحكم علمهم النسبي برغبات طلبتهم ومستوياتهم المتفاوتة(الكمالي، صفحة 42).

لكن رغم ذلك فإن المطلوب من الأستاذة الذين يستنجد بهم العاجزون على اختيار مواضيع بحوثهم بأنفسهم أو يفضلونهم كمشرفين عليهم، أن يحافظوا على أصالة حقهم في اختيارها بأنفسهم، وذلك بالعمل على تمكينهم من ممارسته ـ ولو بطريقة نسبية ـ بتخييرهم بين عدة موضوعات مقترحة في المجال الذي يرغبون البحث فيه، وليس من المنهجية بما كان إجبارهم على دراسة المواضيع المتعارضة مع رغباتهم وإمكانياتهم العلمية، أو إكراههم على البحث في موضوع مقترح واحد خدمة لمصلحتهم الشخصية كاستغلال مجهودهم في إتمام ما شرعوا فيه من دراسات(المادة: 03 من القرار رقم 933 الصادر في 20 جويلية 2016م، 2016م).

وعلى الطالب الذي يلجأ إلى الاستعانة بهذه الطريقة للتخلص من عجزه في اختيار موضوع بحثه أو مذكرته، أن يتحمل مسؤوليته الكاملة بمجرد قبوله بإحدى الموضوعات المقترحة عليه من طرف أستاذه المشرف أو غيره(الكمالي، الصفحات 42-43)، ولا يحق له أن يُحمله فيما بعد مسؤولية ما يعترضه من صعاب عند شروعه في إعداده، كاصطدامه بقلة المصادر والمراجع المتخصصة فيه، أو صعوبة القيام بجوانبه التطبيقية، أو استحالة إعداده بطريقة مقارنة، لكون معرفة الأستاذ بقدرات طلبته تبقى دائما نسبية.

الفرع الثالث: اختيار الموضوع من طرف الجامعة أو الكلية:

بعد انتشار ظاهرة القص واللصق واختيار الموضوعات الجاهزة أو المدروسة سابقا لجأت الكثير من الجامعات إلى محاولة احتواء آثارها الوخيمة على مصداقية إدارتها البيداغوجية بحرمان الطلبة من ممارسة حقهم في اختيارهم المباشر لمواضيع بحوثهم، من خلال تكليف أعضاء فرق التكوين باختيار عددا معينا من الموضوعات القابلة للدراسة لتقوم اللجان العلمية بدراستها ثم تعليقها في شكل قوائم للطلبة المقبلين على التخرج ليقوموا باختيار ما يناسبهم منها كعناوين لمذكراتهم(الكمالي، صفحة 43).

لكن رغم مساهمة هذه الطريقة في الحيلولة دون وقوع الطلبة في اختيار المواضيع المدروسة سابقا وما يتبع ذلك من تضييع للجهد والوقت في حالة رفضها أو الأمر بواجب تعديلها من طرف اللجان العلمية التي تتولى دراستها، فإنها تحمل من جهة أخرى الكثير من السلبيات المنهجية من بينها:

. جر الطلبة إلى التخلي عن مبادراتهم الشخصية في البحث عن العناوين التي تناسب قدراتهم العلمية وإقدامهم على اختيار أي عنوان من القوائم المنشورة لهم.

. صعوبة إعطاء نفس الفرصة في الاختيار لجميع الطلبة، لكون المتأخرين منهم في إجراء عملية الاختيار من قائمة العناوين المقترحة يجدون أنفسهم مضطرين لأخذ ما تبقى منها ولو تعارضت مع قدراتهم وميولهم البحثية.

. حرمان الطلبة من حقهم في اختيار المشرف الذي يناسبهم لكون هذه الطريقة عادة ما تحيل الإشراف إلى الأستاذ الذي اقترح الموضوعات التي وقع عليها اختيارهم.

. الرفع من نسبة عجز الطلبة على انجاز بحوثهم في الآجال ودفعهم إلى تقديم طلبات تغييرها أو تعديلها بعد الشروع في إعدادها بسبب عدم تناسبها من قدراتهم البحثية.

المطلب الثاني: شروط موضوع البحث العلمي:

تقسم الشروط الواجب مراعاتها عند اختيار مواضيع البحث العلمية في العلوم الإنسانية وغيرها، إلى شروط موضوعية وشخصية، وشكلية.

الفرع الأول: الشروط الموضوعية لموضوع البحث العلمي:

01. أن يتسم بالجدة والابتكار:

بمعنى أن يكون الموضوع المختار لم تسبق دراسته من قبل، ولم يسُجل أو يُناقش للحصول به على شهادة أو تأهيل علمي معين، أو لم ينشر في شكل مقال أو مداخلة أو محاضرة أو كتاب أو غير ذلك خاصة إذا تعلق الأمر باختيار مواضيع رسائل الماستر وأطروحات الدكتوراه، وذلك بغرض تفادي اجترار الطلبة لنفس الموضوعات والعمل على تقديم إضافات جديدة في مجال البحث العلمي إفادة للباحثين اللاحقين، وللمجتمع الذي من المفترض أن يستغل النتائج النظرية والتطبيقية التي تتوصل إليها مختلف البحوث العلمية في سبيل القضاء على مختلف الظواهر السلبية التي بعاني منها في جميع المجالات(الربيعة، 2012، صفحة 64).

ولا يشترط هنا أن يكون الموضوع جديدا ومبتكرا بطريقة كلية لكون الباحث يحتاج في كل الحالات للمصادر والمراجع التي تعينه على دراسته، بحيث يكفي أن يكون الموضوع المختار جديدا من بعض جوانبه، أو مازال يثير بعضا من الإشكاليات التي تستحق الدراسة لإيجاد حلولا لها، كأن يكون الموضوع قد سبقت دراسته بطريقة نظرية فقط فيعاد البحث فيه بشكل نظري وتطبيقي أو دُرس بطريقة مقارنة بين القانون الجزائري والفرنسي فيدرس بمقارنته بين القانون الجزائري والشريعة الإسلامية، أو أن يكون بُحث بطريقة تحليلية فتعاد دراسته بطريقة مقارنة، لكون التجديد في المنهج المتبع في دراسته السابقة سيؤدي حتما إلى الاختلاف في النتائج.

وعليه فإن الالتزام باختيار الموضوعات الجديدة تجعل من الباحث بعيدا عن اجترار الموضوعات المقتولة بحثا والتكرار غير المجدي لجهود من سبقوه لدراستها(العسكري، 2004، صفحة 30)، وقريبا من العمل البحثي المبرز لشخصيته البحثية من خلال لمساته وبصماته المنهجية المتبعة في إعداده ونتائجه الشخصية المتوصل إليها، وحلوله المقترحة للإشكاليات التي أثارها...

02. أن يراعى فيه الحجم المطلوب:

إذا كان من واجب الباحث أن يدرس موضوع بحثه دارسة متكاملة دون أي إخلال أو نقصان، فإن من شروط اختياره تجنب الموضوعات الطويلة والضيقة جدا(الربيعة، 2012، صفحة 61)، لأن غالبية البحوث التي يقوم بإعدادها في إطار التكوين الجامعي محددة بحجم وزمن معين، فرسالة الدكتوراه في نظام LMD تعد في ظرف ثلاثة سنوات بحجم 200 صفحة على الأقل، وحتى المقالات التي تنشر في الدوريات المحكمة والمداخلات التي تعرض في مختلف الملتقيات والندوات العلمية عادة ما تعد بأحجام في آجال محددة.

وبالتالي فإن ووقوع الباحث في عدم مراعاة اتساع أو ضيق موضوعه المختار قد يحول بينه وبين عدم الانتهاء الكلي من دراسته في الوقت المطلوب، مما قد يدفعه إلى التوقف عن البحث فيه أو طلب التقليص منه أو توسعته بالتنسيق مع المشرف مع انتظار موافقة الإدارة على إجراء تعديله المقترح، أو قد يلجأ إلى محاولة إتمامه بطرق متسرعة تسقطه في أخطاء منهجية قاتلة.

كما أن عدم الالتزام بهذا الشرط قد يؤدي به إلى الإخلال بالتطبيق الصارم لقواعد المنهج المتبع في إعداد كسبا للوقت في حالة الوقوع في اختيار الموضوعات الطويلة، وخروجا من مشكلة قلة المادة العلمية في حالة ضيقها، فتجد الباحث في الحالة الأولى يتخلى عن التحليل والوصف والمقارنة الجزئية والنقد والتأصيل من حيث لا يدري، وتجده في الحالة الثانية يضطر إلى والتكلف والمغالاة في التحليل والنقد وحشو متن دراسته وهوامشها بمعلومات لا فائدة من ذكرها.

03. تجنب المواضيع عديمة المصادر والمراجع:

إذا كان من الصعب أو المستحيل القيام بإعداد أي بحث أكاديمي دون أن يتوفر موضوعه على مصادر ومراجع، فإن من الخطوات التي يجب أن تسبق عملية اختيار مواضيع البحث العلمي، التأكد من وجود مصادر ومراجع كافية لتغطية حجمها المطلوب، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبحوث النظرية الجديدة، أو بالدراسات المقارنة التي تحتاج إلى جمع المصادر المتعلقة بزوايا مقارنتها بطريقة عادلة ومتساوية(العسكري، 2004، صفحة 30).

والمشكلة أن الاصطدام بقلة مصادر البحث ومراجعه قد يجر إلى التغيير الكلي للموضوع أو تغيير منهج دراسته أو طلب تعديله بأية طريقه كانت، الأمر الذي يجره إلى التأخر أو الاضطراب في وتيرة إنجاز البحث المطلوب، خاصة وأن الإصرار على إتمام انجازه دون القيام بذلك قد يوقع الباحث في الخروج عن صلب موضوعه أو التخلي عن دارسة بعضا من جوانبه المطلوبة أو بحثها بطريقة سطحية غير معمقة.

فكم من باحث اهتدى إلى البحث في موضوع بطريقة مقارنة، ثم تبين له بعد الشروع فيه بأن دراسته بطريقة متوازنة من الناحية الموضوعية يصعب تحقيقها فيكتفي بإجراء مقارنة عرجاء بسبب قلة مصادره من إحدى جوانب مقارنته، وكم من آخر تطلع إلى دراسة موضوع ما دراسة نظرية وتطبيقية وإذا به يصطدم باستحالة حصوله على إحصائيات معينة أو إجرائه لاستبيانات محددة أو لمقابلات مختصة فيضطر إلى الاكتفاء بدراسته نظريا.

05. الاطلاع المسبق على صعوباته المحتملة.

إذا كان الهدف من القيام بأي بحث علمي، التوصل إلى تقديم إضافات جديدة، واقتراح الحلول الملائمة للإشكاليات التي تثيرها موضوعاته، فإن اختيار الباحث المبتدئ للموضوعات كثيرة الخلاف والمعقدة قد يحول بينه

وبين توصله إلى نتائج وحقائق محددة بشأنها، بسبب تعارض أفكارها ومعلوماتها، وصعوبة الترجيح بين الآراء المتضاربة بخصوص مسائلها، وإزالة الإبهام عن مسائله الغامضة وإيجاد الحلول العملية لإشكالاتها العالقة لاسيما عندما يتعلق الأمر بالموضوعات التي لم تتضح معالمها بعد أو لا تزال محل الاجتهادات الأولية لفطاحل العلماء(الربيعة، 2012، صفحة 62)، أو بالموضوعات المتعلقة بأمن الدولة ونظامها العام أو بمصالحها الاقتصادية والسياسية التي عادة يصطدم فيها الباحث بواجب التحفظ أو السرية المهنية عند شروعه في جمع المعلومات المتعلقة بها(الكريم، محمد الغريب عبد، صفحة 31).

لذلك فإن من واجب الطالب المبتدئ أن يختار الموضوع الذي يتأكد من قدرته على حل عُقده واستجلاء غموضه، واستيعاب معلوماته، حتى يتمكن من انجازه في الوقت المحدد له سلفا، لاسيما إذا تعلق الأمر بمذكرات التخرج(العسكري، 2004، صفحة 30).

أما إذا كان البحث في مثل هذه الموضوعات خارج البحوث المقيدة بآجال محددة، أو في نطاق مخابر ووحدات البحث فإن الخوض فيها يصبح من أولويات البحث العلمي وغاياته النبيلة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمواضيع الجدلية القابلة للنقاش العلمي المثمر، والقابلة لحسم مسائلها وفقا لأدلة علمية معينة.

09. أن يكون موضوعا ذو فائدة علمية ظاهرة:

بمعنى أن يستحق الموضوع المختار الجهد والوقت وغيرهما من الإمكانيات المادية التي سيسخرها والباحث والمشرف والإدارة في سبيل إنجازه مع إدراك الجميع بجدوى البحث فيه، كأن يتوصل إلى إيجاد حلول عملية لمشاكل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية معينة، ويقيم جهود السابقين لدراسته أو ييسر للباحثين القادمين في عملية الوصول لمصادره الغزيرة، أو يجعل الطلبة المقبلين على إعداد بحوثهم يستفيدون من الطريقة المنهجية المتبعة في دراسته موضوعه، وغيرها من الفوائد العلمية التي يمكن أن يقدمها كل بحث علمي ناجح(الربيعة، 2012، صفحة 63)،« كاختراعُ معدوم أو جمع مفترق أو تكميل ناقص أو تفصيل مجمل أو تهذيب مطول أو ترتيب مخلط، أو تعيين مبهم أو تبيين خطأ...»(القاسيمي، 1962م، صفحة 38).

وعلى كل فإن الغرض الأساسي مما سبق يمكن أن يحصر في محاولة الربط بين ما تقدمه جميع مراكز البحث والجامعات من أعمال علمية بما يحتاج إليه المجتمع في جميع المجالات(أحمد شلبي، 1968، صفحة 25)حتى تعم المنفعة وتستثمر الجهود التي يقوم بها جمهور الباحثين في مختلف التخصصات العلمية استثمارا حسنا، وإلا بقيت جهودهم مجرد عناوين بحثية تحصر فائدتها في حصولهم على الشهادات والمؤهلات العلمية، أو مجرد أوراق بحثية تُثقل بها رفوف المكتبات الجامعية.

5. الضبط المسبق لمنهج دراسته:

إذا كانت عملية الإشارة إلى المنهج الذي سيتبعه الباحث في دراسته لموضوع بحثه المختار، عادة ما تدمج ضمن الشروط الشكلية المتعلقة بكيفية صياغة عناوين البحوث العلمية، فإنه من الواجب الإشارة إلى ضرورة انتباه الباحث إلى العلاقة المتداخلة بين مضمون بحثه ونتائجه اللاحقة من جهة والمنهج الذي يشار إليه بطريقة ضمنية أو صريحة في عنوان بحثه أو مقدمته، خاصة وأن تنصله من الالتزام بالمنهج المختار للدراسة من بين المشكلات أو الأخطاء المنهجية المؤدية إلى التقليل من قيمتها العلمية واضمحلال شخصية الباحث الذي قام بإعدادها واندثارها(جودت عزت عطوي، صفحة 66)وغيرها.

فكم من دراسة يشار في عنوانها بأنها تحليلية أو مقارنة أو نقدية عند تصفح مضمونها تجد كاتبها مجرد ناقل للتحليلات التي قام بها غيره، أو مجرد جامع للمعلومات الخام المتعلقة بموضوعه دون نقد أو تحليل أو مقارنة.

الفرع الثاني: الشروط الشخصية لاختيار موضوع البحث العلمي:

يقصد بالشروط الشخصية لاختيار مواضيع البحث العلمي، الشروط الواجب توفرها في شخصية الباحث الذي سيتحمل عبئ إعداد الدراسة التي قام باختيار موضوعها، لما يترتب عن عدم مراعاتها من خلل في وتيرة وكيفية إعدادها.

1.أن يكون متلائما مع قناعات الباحث وإمكانياته:

إذا كان من أحسن طرق اختيار مواضيع البحث العلمي أن يقوم الباحث باختيارها بنفسه، فإنه من الواجب عليه أن يتأكد منذ البداية من مدى تجانسه مع قناعاته الشخصية ورغباته العلمية مهما كانت الطريقة التي اتبعها في اختياره.

يضاف إلى ذلك ضرورة الحرص على تجانسهمع قدراته النفسية والصحية والعلمية، خاصة وأن عملية البحث تحتاج لصلابة الباحث وصبره ومثابرته، وتحمله للصعوبات التي يصطدم بها عند شروعه في عمله البحثي، كما تحتاج لقدرات مادية ومالية معينة، تسمح له بإجراء تنقلات ميدانية لاستقصاء مصادر بحثه المتواجدة في مختلف الجامعات والمكتبات العمومية ومراكز البحث البعيدة عن مقر إقامته، ودفع تكاليف البحث عنها أو شرائها عند الحاجة.

2/ الابتعاد عن التعصب في اختياره.

إذا كان من عوامل نجاح الباحث في إنجاز بحثه المختار تناسبه مع قدراته ورغباته العلمية غير أن هذا لا يعني جواز اختياره للموضوعات التي ينوي منذ البداية إثباتها أو نفيها بطريقة عصبية لسبب مذهبي أو ديني أو عرقي أو جهوي أو جنسي لتعارض ذلك الموضوعية المطلوبة في إعداد البحوث العلمية، بل من الواجب عليه أن يختار الموضوعات التي يمكن له أن يعارضها أو يتبناها(أحمد شلبي، 1968، صفحة 06)، بناء على ما جمعه حولها من مواد وأدلة وبراهين علمية صحيحة خاصة عندما يتعلق الأمر بمقارنة هذه الموضوعات غير العقدية بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية أو بين القوانين الوطنية وقوانين الدول الأخرى

أما إذا وقع اختياره لموضوع معين استجابة لميوله أو توجهاته وقناعاته الشخصية المطلقة من كل ضبط منهجي فستحول ابتداء من الخطوة الموالية لإنجازه إلى طالب مناظر لا باحث(أحمد شلبي، 1968، صفحة 28، 7)، لأنه سيعمل بطريقة موجهه منذ البداية على الإكثار من جمع المواد العلمية الداعمة لآراء المتناغمة مع قناعاته الشخصية على حساب الجهود التي من المفترض أن يبذلها في سبيل جمع ما يناقض هذه الآراء من مواد علمية مماثلة، استجابة والتزاما منه بالموضوعية المطلوبة عند استعراض الآراء العلمية المتناقضة حيال مختلف المسائل العلمية محل البحث.

2: أن يكون ضمن تخصص الباحث والأستاذ المشرف:

فمن غير الممكن أن يتمكن الباحث من التعمق في دراسة موضوع معين، ما لم يكن متخصصا فيه، ومطلعا عليه، ومُلما بمحاوره وأفكاره الأساسية، وعالما بما يتعلق به من مسائل وقضايا علمية ومطلعا على أهم مصادره ومراجعه، أو على بعض من جهود العلماء الذين كتبوا فيه، وسبقوه لدراسته من جوانب معينة(أحمد شلبي، 1968، صفحة 30).

كما لا يمكن للمشرف عليه أن يصوب له عمله، ويقف عند أخطائه وزلاته البحثية الخفية والدقيقة، ما لم يكن متخصصا في موضوع بحثه(أحمد شلبي، 1968، صفحة 22)، لذلك كثيرا ما تعمد إدارة الجامعات إلى تعيين مشرفين مساعدين للمشرف الرئيسي، في حالة دراسة موضوع ما من زوايا علمية مختلفة، كإعداد بحث مقارن بين القانون والطب الحديث.

وعليه فإن وجوب التخصص في الموضوع الذي يبحث فيه يمكن تعليله بضرورة علم الباحث ودرايته النظرية والتطبيقية بقواعد المنهجية الخاصة بمجاله البحثي، فالمتخصص في العلوم الإنسانية على سبيل المثال قد يعجز

عن إعداد البحوث التجريبية التي يقوم بإنجازها المختصون في العلوم الطبيعية لأن المنهج التجريبي قليل أو نادر الاستعمال في مجالهم العلمي.

كما أن المتخصص في مجال البحوث النظرية فقط، قد يصطدم بالخصوصيات المنهجية التي تتميز بها البحوث الميدانية التي يكون الباحث فيها ملزما بمعرفة طرقها المنهجية المتبعة في مجال جمع معلوماتها كإجراء عمليات صبر الآراء وإعداد الإحصائيات والاستبيانات وتحليل مضامينها وغير ذلك.

3. اختيار الموضوع القابل للتوسعة والتعمق فيه مستقبلا:

أما هذا الشرط فالمستحسن مراعاته عندما يكون الباحث في بداية مشواره الجامعي، وفي نيته مواصلة الدراسة إلى ما بعد التدرج، فعند اختيار موضوع مذكرة اللسانس يتحسن التأكد من إمكانية مواصلة البحث فيه في مذكرة الماستر أو الماجستير، وعند اختياره لإعداد رسالة الماجستير من الأفضل تحري قابليته للمواصلة فيه في أطروحة الدكتوراه، حتى يكتسب الاختصاص الدقيق في جزئياته والعلم الشامل بمصادر ومراجع معلوماته، ويقتصد من عناء إعادة البحث في جوانبه المدروسة سابقا ...(أحمد شلبي، 1968، صفحة 30).

ومن جهة أخرى يجب عليه أن يكون متفتحا على غيرها من مجالات البحث من خلال اختياره للموضوعات البحثية المتنوعة عند رغبته في التأليف ونشر المقالات العلمية والمشاركة في المؤتمرات والندوات المتعلقة بتخصصه العلمي بشكل.

4أن يتناسب مع طبيعة اللغات التي يتقنها:

أي أن تكون للباحث القدرة على قراءة وفهم اللغات التي كتبت بها مصادر ومراجع المعلومات المتعلقة بموضوع بحثه، حتى يتمكن من استغلالها والاستفادة منها، خاصة عند استحالة العثور على النسخ المترجمة إلى اللغة التي يفهمها(أحمد شلبي، 1968، صفحة 26).

وفي كل الحالات يكون من واجب الباحث أن يطلع ويحاول الاستفادة من الدراسات السابقة لموضوع بحثه، حتى وإن كان بعضها كتبت بلغات لا يتقنها، حيث بإمكانه أن يستعين بوسائل الترجمة التي يجب عليه توثيقها في هوامش دراسته دفعا لشبهات السرقة العلمية(المادة: 03 من القرار رقم 933 الصادر في 20 جويلية 2016م، 2016م)، حتى يتمكن من الاستفادة من جميع الدراسات السابقة لموضوعه بطريقة منهجية صحيحة.

الفرع الثالث: الشروط الإجرائية:

تتمثل الشروط الإجرائية لاختيار موضوعات البحث العلمي الخاصة بمذكرات التخرج كالماستر والدكتوراه في ضرورة صياغتها في شكل مشروع يتطرق فيه الباحث إلى ضبط عبارات عنوان موضوعه وفقا للشروط المنهجية الشكلية المطلوبة، ثم يقوم بعرضه في عدة نقاط أساسية وهي:

. التعريف بموضوع البحث وتحديده نطاق دراسته.

. إبراز إشكالية الموضوع وفرضياته.

. ذكر أسباب اختياره وأهميته وأهدافه.

. تحديد المنهج الذي سيتبع في دراسته.

. معرفة وحصر أهم دراساته السابقة ومصادره ومراجعه المتخصصة.

. وضع الخطة أو التقسيم المفترض للموضوع.

وحتى يتمكن الباحث من النجاح في تمرير موضوعه بسلام على اللجة العلمية التي ستقوم بتحكيمه يجب عليه أن يقوم بكتابة مشروعه بنفسه وأن يحرر كل جزئية منه بعناية كافية ولغة سلسة بعد أن يكون قد اطلع على عدد من الدراسات المتعلقة بموضوعه حتى يتمكن من التعريف به وطرح إشكاليته بطريقة مُلمة بمضمونه، ووضع خطة افتراضية مشتملة على أهم أفكاره ومحاوره مع ضبط القائمة الحقيقية لأمهات مصادره ومراجعه.

يضاف إلى ما سبق اشتراط بعض الجامعات عند تقديم هذا المشروع قيام الطالب القائم بإعداده باختيار المشرف المرافق له، حرصا منها على يكون تقديمه إلى إدارتها بالتنسيق معه أو بعد إبداء موافقته المبدئية على إمكانية البحث في موضوعه، في انتظار تمريره على اللجنة العلمية المتخصصة التي يعود إليها القرار النهائي بقبوله أو رفضه.

خاتمة:

بعد التطرق لهذا الموضوع يمكن الوقوف عند النتائج الآتية:

. يمكن لحرمان الباحثين من أصالة حقهم في اختيار مواضيع بحوثهم بأنفسهم بطريقة ما أن يخل بأصالة حقهم في اختيارها وفقا لقدراتهم ورغباتهم البحثية.

. يشكل الالتزام بشروط اختيار مواضيع البحث العلمي الخطوة الأولية للقيام بإعدادها بطريقة منهجية صحيحة وتمهيدا أوليا لاحترام المنهج المتبع في إعدادها.

. لا يمكن الفصل بين الشرط الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي وشروطه المتعلقة بشخصية الباحث الذي سيقوم بإعداده، لاعتباره المسؤول الأول عن انجازه وفقا للشروط العلمية والمنهجية والإجرائية المطلوبة.

ـ يعتبر اختيار الطالب للمشرف الملائم دور كبير في ضمان إتمام بحثه بطريقة علمية صحيحة، غير أن اختياره للموضوع المناسب له يقدم على اختيار المشرف، لأن مباشرة عملية انجاز البحث تقع على عاتق الطالب لا المشرف.

من الواجب التحذير من إمكانية استغلال أصالة حق الباحثين في اختيار موضوعاتهم البحثية بأنفسهم مطية لاختيار الجاهزة منها بصفة كلية أو جزئية، وهو ما يدعو إلى تنبيه المشرفين عليهم والمناقشين لأعمالهم أعمالهم ومناقشتها للعمل على إحباط تمرير ما كان منها محلا للسرقات العلمية.

من الضروري ربط اختيار موضوعات البحث العلمي بحاجيات المجتمع ومشاكله في جميع المجالات، لا سيما في حالة افتراض دراستها بطريقة نظرية وتطبيقية.

5. قائمة المراجع:

1. ابن منظور. (2004). *لسان العرب*. لبنان: دار بيروت للطباعة و النشر.
2. أشرف طه أبو الذهب : .(s.d.) .*المعجم الإسلامي، (دار الشروق)*، .
3. الربيعة، ع. ا .(2012) .*البحث العلمي حقيقته، ومصادره، ومادته،ومناهجه،وكتابته، وطباعته ومناقشته*.الرياض، السعودية: مكتبة العبيكان.
4. القاسيمي، ج. 1962) .م .(*قواعد تحديث الحديث في فنون مصطلح الحديث*) .دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي وإخوته)، ط 02.
5. الكريم، محمد الغريب عبد .(s.d.) .*البحث العلمي، التصميم والمنهج والإجراءات*،.الإسكندرية، مصر: ط 02، (المكتب الجامعي الحديث).
6. الكمالي، ع. ا .(s.d.) .*كتابة البحث وتحقيق المخطوطة خطوة، خطوة*.دار بن حزم، بيروت، لبنان.
7. المادة: 03 من القرار رقم 933 الصادر في 20 جويلية 2016م2016) .م .(*وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المحدد لقواعد الوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها التي اعتبرت هذا التصرف من بين قبيل السرقة العلمية*.

8. جودت عزت عطوي .(s.d.) .*أساليب البحث العلمي، مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية، في ميدان العلوم القانونية والإدارية*،.بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،.

9. سليمان، ع. ا .(1986) .*كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية.)* جدة، السعودية،: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط03.

10. عبود عبد الله العسكري. (2004). *منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية*. دمشق: دار التميز.

11. علي بن محمد ، ا. ا *:* .(s.d.) .*معجم التعريفات، تحقيق ودراسة، محمد صديق المنشاوي*.دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير.

12. علي مراح. (دت). *منهجية التفكير القانوني*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

13. مجمع اللغة العربية. (2004). *المعجم الوسيط*. القاهرة –مصر: مكتبة الروق الدولية.

14. المذكرات:

15. أحمد شلبي .(1968) .*كيف تكتب بحثا أو رسالة دراسة منهجية لكتابة البحوث وإعداد راسائل الماجستير والدكتوراه*.القاهرة، مصر: مكتبة النهضة المصرية.